تقييم المخاطر القطاعية لوزارة التجارة والصناعة 2025

قطاع تجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة

قطاع سماسرة العقارات

قطاع مؤسسات صرف العملات

ملخص تنفيذي

مقدمة وأهداف تقييم المخاطر القطاعية

يحتوي هذا المستند على الملخص التنفيذي لتقييم المخاطر القطاعية فيما يخص مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب للقطاعات الخاضعة لرقابة وزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت.

في عام 2024، خضعت دولة الكويت لتقييم خارجي لنظامها بأكمله لتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار، في إطار الجولة الرابعة من التقييمات المتبادلة من قبل مجموعة العمل المالي (FATF) ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(MENAFATF) .

في إطار "النتيجة الفورية رقم 3" من تقرير التقييم المتبادل(MER) ، التي تركز على الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أقرت كل من مجموعة العمل المالي (FATF) ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) بأن وزارة التجارة والصناعة بصدد تنفيذ نهج رقابي قائم على المخاطر، وقد حققت فهماً متطوراً لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاعات الخاضعة لرقابتها. ومع ذلك، خلص المقيمون الدوليون أيضاً إلى أن وزارة التجارة والصناعة لم تُظهر بعد فهماً كافياً لهذه المخاطر بشكل كامل، ولم تطبّق بعد نهجاً قوياً كافياً قائماً على المخاطر في رقابتها على القطاعات الواقعة ضمن اختصاصها. وعليه، أوصت مجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بما يلي: *"يجب على وزارة التجارة والصناعة تعزيز فهمها لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وخاصة مخاطر تمويل الإرهاب، في القطاعات التي تراقب عليها. يجب على وزارة التجارة والصناعة تطبيق هذا الفهم لتحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الكيانات ضمن الفئات الخاضعة لرقابتها."*

واستجابة للتقييم، وامتثالا للجهود المتفانية التي بذلتها جميع السلطات الكويتية لتنفيذ جميع توصيات مجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحت إشراف اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، اتخذت وزارة التجارة والصناعة إجراءات مهمة. فالجدير بالذكر أن وزارة التجارة والصناعة أعادت هيكلة إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أجل بناء وضمان الموارد والخبرات الكافية للرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي سبيل تعزيز فهم وزارة التجارة والصناعة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تمثلها الكيانات الخاضعة للرقابة، كان أحد الأنشطة الرئيسية الأولى التي قامت بها إدارة مكافحة غسل الأموال المعاد هيكلتها هو إعداد تقييم المخاطر القطاعية لعام 2025 للقطاعات الخاضعة لرقابة الوزارة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تُسهم نتائج تقييم المخاطر القطاعية (SRA) في توجيه أولويات وتخطيط أنشطة وزارة التجارة والصناعة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مثل عمليات التفتيش الميداني، والمراقبة المكتبية، والتوعية والإرشاد، وتعزيز التعاون مع الجهات المختصة الأخرى تحت مظلة اللجنة الوطنية الكويتية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وستضمن الوزارة أن تستهدف عمليات التفتيش وغيرها من الأنشطة الرقابية الكيانات الفرعية داخل القطاعات والجهات الفردية بناءً على نهج قائم على المخاطر، لضمان توجيه الموارد الرقابية نحو المجالات التي تحقق فيها أعلى قيمة ممكنة. وبناءً عليه، يُعد تقييم المخاطر القطاعية مرجعًا مهمًا لتوجيه تخصيص الموارد الرقابية لدى الوزارة استنادًا إلى درجة المخاطر.

وتجدر الإشارة إلى أن التقييم يركّز بشكل خاص على المخاطر في قطاعي تجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة (DPMS) وسماسرة العقارات(REBs) ، أما بالنسبة لقطاع مؤسسات صرف العملات، فقد طرأت تطورات كبيرة منذ وقت التقييم المتبادل، حيث شرعت الوزارة في إنهاء وجود هذا القطاع بشكل تدريجي. وقد تم تحليل هذه التطورات وشرحها في قسم منفصل من هذا المستند، وتقوم الوزارة بمتابعتها عن كثب.

القطاعات الخاضعة لرقابة وزارة التجارة والصناعة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

- **سماسرة العقارات**
  - ✅ تعزيز النهج الرقابي القائم على المخاطر
- **تجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة**
  - ✅ تعزيز النهج الرقابي القائم على المخاطر
- **مؤسسات الصرافة**
  - ❌ العمل على إنهاء وجود هذا القطاع تدريجياً

منهجية تقييم المخاطر القطاعية

كان فريق تحليل البيانات والمخاطر في إدارة مكافحة غسل الأموال في وزارة التجارة والصناعة مسؤولا عن تنسيق عملية تقييمات المخاطر القطاعية. وقد تم تنفيذ العملية بالتعاون الوثيق مع فرق أخرى داخل الإدارة، والإدارات الأخرى داخل وزارة التجارة والصناعة، والجهات الأخرى الممثلة في اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما تم تنظيم مدخلات القطاع الخاص من خلال الاستبيانات والجلسات النقاشية.

بدأت عملية تقييم المخاطر القطاعية في الربع الرابع من عام 2024، وتم الانتهاء منها في الربع الثاني من عام 2025، وجرى تنفيذها عبر خمس خطوات رئيسية. وكانت هذه العملية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بتطوير تقييم المخاطر على مستوى

الكيان.(MERA) بين الخطوتين الثانية والثالثة، تم إيقاف مؤقت للعملية لإتاحة الوقت لتطوير نماذج جديدة خاصة بالوزارة لتقييم المخاطر على مستوى الكيان (MERA) واستبيانات خاصة بكل قطاع، وذلك بناءً على الفهم المعزز للمخاطر القطاعية الذي تم اكتسابه من الخطوات الأولى. وبدورها، ساهمت النتائج المجمعة لنماذج MERA والاستبيانات في تعزيز تقييم المخاطر القطاعية.

توضح الصورة التالية ملخصًا مرئيًا لعملية تقييم المخاطر القطاعية التي نفذتها وزارة التجارة والصناعة:

1 حصر الجهات الخاضعة للرقابة
- تحديد القائمة النهائية للكيانات النشطة التي تقدم أنشطة تقع ضمن نطاق قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتخضع لرقابة وزارة التجارة والصناعة.

2 مراجعة تقارير موثوقة حول المخاطر
- مراجعة شاملة للتقارير العالمية والإقليمية والوطنية حول تهديدات ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأنماط ذات الصلة بالقطاعات الخاضعة لرقابة الوزارة.

3 تجميع نتائج تقييم المخاطر على مستوى الكيان
- تجميع نتائج تقييم المخاطر على مستوى الكيان لكل الكيانات الخاضعة لرقابة وزارة التجارة في هذه القطاعات.

4 جمع معلومات إضافية حول درجة التعرض للمخاطر وجودة الضوابط
- جمع بيانات استبيانية من عينة تمثل كيانات القطاع، وتنظيم جلسات نقاشية، وتحليل نتائج عمليات التفتيش الأخيرة.

5 الانتهاء من عملية تقييم المخاطر القطاعية
- إعداد التقرير النهائي للتقييم، وإبلاغ النتائج لأصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص، وتحديد الإجراءات اللاحقة لإدارة المخاطر القطاعية والحد منها.

حصر الكيانات الخاضعة للرقابة داخل القطاعات

كخطوة أولى في عملية تقييم المخاطر القطاعية، أجرت وزارة التجارة والصناعة تمرينا شاملا لتحديد الحجم الفعلي الدقيق تركيبة الكيانات العاملة في القطاعات الخاضعة لرقابتها فيما يخص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك في ضوء الفترة الزمنية المنقضية منذ إجراء التقييم الوطني الثاني للمخاطر (NRA 2) الذي استند إلى بيانات حتى عام 2019. وقد كانت عملية الحصر معقدة نظرًا لأن العديد من الكيانات في الكويت تمتلك تراخيص لمزاولة أنشطة لا تمارسها فعليًا. ولهذا الغرض، استندت الوزارة إلى مصادر متعددة في عملية الحصر، شملت السجل التجاري، إدارة التراخيص، الفحص عبر المصادر المفتوحة، إلى جانب نتائج عمليات تفتيش إدارة مكافحة غسل الأموال وإدارة الرقابة التجارية.

أشار التقييم الوطني الثاني للمخاطر (NRA 2) إلى وجود 1211 مرخّصًا لهم بمزاولة مهنة الوساطة العقارية في مجالات التأجير، وبيع وشراء الأراضي والعقارات. وقد أجرت الوزارة مؤخرًا عملية واسعة لإلغاء تراخيص الوسطاء الذين لم يمتثلوا لمتطلبات الإطار التنظيمي المعزز[1] أو الذين لم يزاولوا النشاط لفترة طويلة/ غير نشطين. وقد أدت هذه الإجراءات إلى انخفاض عدد المرخصين في هذا القطاع، حيث بلغ عدد حاملي تراخيص الوساطة العقارية حتى أبريل 2025 عدد 944 مرخصًا، منهم 901 كيانًا ثبتت مزاولتهم الفعلية لنشاط الوساطة في عمليات البيع والشراء، وبالتالي يندرجون ضمن نطاق قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ورقابة وزارة التجارة والصناعة في هذا الشأن.

أما بالنسبة لتجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة (DPMS)، فقد شهد هذا القطاع اتجاهات متباينة منذ وقت التقييم الوطني الثاني. فقد انخفض عدد شركات ومؤسسات القطاع من 2361 إلى أدنى مستوى له في عام 2022 وهو 1725، ثم شهد القطاع اتجاهًا تصاعديًا ليبلغ عدد المرخص لهم 1960 بنهاية عام 2024. ولأغراض التقييم القطاعي للمخاطر واستكمال التقييم على مستوى الكيان الخاص بالقطاع (MERA-DPMS)، قامت الوزارة بحصر الكيانات النشطة فعليًا ضمن إجمالي المرخصين البالغ عددهم 1960، وتوصلت إلى أن عدد الكيانات النشطة يبلغ 1497 كيانًا.

يظهر الرسم البياني أدناه هذه التطورات بشكل بصري. وستواصل وزارة التجارة والصناعة مراقبة تكوين عدد العاملين في قطاعي سماسرة العقارات، وتجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة عن كثب.

[1] قرار وزاري رقم 208 لسنة 2024 بتعديل القرار الوزاري رقم 164 لسنة 2020.

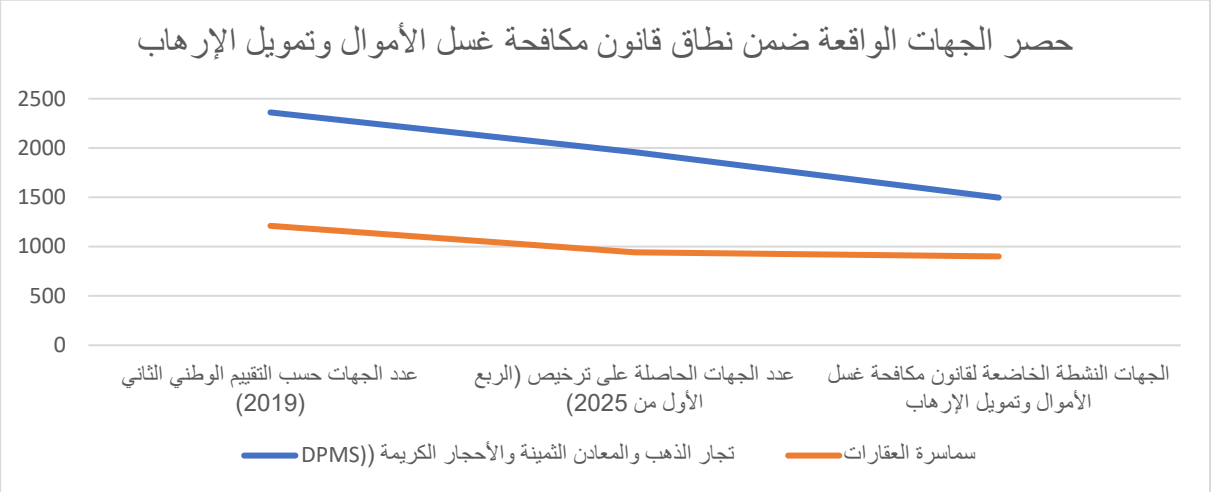

j

نتائج التقييم الوطني الثاني للمخاطر

صنّف التقييم الوطني الثاني للمخاطر (NRA 2) تهديدات غسل الأموال في قطاع الذهب وتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة بمستوى " منخفض إلى متوسط "، بينما صُنّف قطاع العقارات بـ "متوسط إلى مرتفع" 2. وقد بُني التصنيف " منخفض إلى متوسط " لقطاع المعادن الثمينة والأحجار الكريمة على أساس قلة عدد إجراءات إنفاذ القانون المتعلقة بغسل الأموال في هذا القطاع، إذ تم تسجيل 4 محاكمات و2 إدانة فقط تتعلق بمعاملات بها غسل أموال تتعلق بالقطاع خلال فترة التقييم. في المقابل، سُجلت في قطاع العقارات عدد أكبر من قضايا غسل الأموال نسبيا وتحديدا 25تحقيقًا، 12 محاكمة و7 إدانات.

أما فيما يخص تهديدات تمويل الإرهاب، فقد قدّر التقييم الوطني الثاني للمخاطر أن المخاطر "منخفضة"، بناءً على العدد القليل من الملاحقات القضائية والإدانات. ولم يتم تقديم تقييم خاص بالقطاعات في هذا الجانب، ولكن لم يُذكر قطاعا العقارات والمعادن الثمينة بين القطاعات المعرضة بشكل كبير لهذا التهديد من قبل السلطات. بالمقابل، أُشير إلى شركات الصرافة الخاضعة لرقابة وزارة التجارة كقطاع مقلق، نظراً لأن بعض أصحاب تلك الشركات – التي من المفترض أن يكون عملها الوحيد هو صرف العملات - قاموا بإضافة أنشطة "الحوالة"، مما استُغل في بعض الحالات لتحويل الأموال إلى منظمات إرهابية مقابل عوائد مالية.

وقد وجّه خبراء مجموعة العمل المالي (FATF) ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)انتقادات لتقييم التهديدات الخاصة بغسل الأموال الناتج عن التقييم الوطني للمخاطر الخاص بالكويت، من بينها الاعتماد الكبير على بيانات الملاحقة القضائية والإدانة فقط لتحديد مستويات التهديد، كما المقيمون عن قلقهم من

[2] بناء على مقياس تصنيف من 5 نقاط: وهو منخفض، منخفض متوسط، متوسط، متوسط عالي، عال.

أن التقييم الوطني للمخاطر قلل من أهمية التهديدات الخاصة بتمويل الإرهاب التي تواجه الكويت، والتي تشمل التهديدات العابرة للحدود.

استجابة لذلك، عملت اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكويت على تحديث التقييم الوطني الثاني للمخاطر خلال عامي 2024-2025، بما يشمل:

- تقييم محدث لتهديدات غسل الأموال.
- تقييم محدث لمخاطر تمويل الإرهاب.
- تقييم خاص للمخاطر العابرة للحدود المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

نتائج التقييم المحدث لعام 2025 لتهديدات غسل الأموال التي تواجه القطاعات، بما في ذلك التهديدات العابرة للحدود

التقييم المُحدَّث لعام 2025 لتهديدات غسل الأموال، والذي استند إلى مجموعة واسعة من المصادر، قيّم مستوى التهديد المحلي العام لغسل الأموال في الكويت بأنه مرتفع، بينما تم تقييم مستوى التهديد عبر الحدود بأنه منخفض إلى متوسط، وفيما يتعلق بالجرائم الأصلية التي تدر العائدات المالية، قيّم التقييم أن أعلى تهديدات غسل الأموال تنبع من الاحتيال، والرشوة، والفساد، وجرائم الأموال العامة الأخرى، والاتجار بالمخدرات. بينما التهديدات عبر الحدود فتنشأ في الغالب من المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومصر، تليها العراق وتركيا والأردن.

أما فيما يخص القطاعات، فقد أكد تقييم تهديدات غسل الأموال أن قطاع البنوك، والحوالات، والعقارات هي الأكثر عرضة لغسل الأموال (بتصنيف مرتفع). كما تم تصنيف شراء المجوهرات/تجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة بكونه يطرح تهديدات أقل، ولكن لا تزال كبيرة (بتصنيف منخفض إلى متوسط).

يشير التقييم إلى أن السلع الفاخرة مثل الساعات عالية القيمة هي بالضبط نوع الأصول التي يسعى المجرمون إلى اقتنائها، وبالتالي فإنه ليس من المستغرب أن تُستخدم وتظهر هذه المقتنيات في قضايا غسل الأموال، وغالباً ما يتم مصادرتها والتحفظ عليها من قبل النيابة العامة.

بالنسبة لقطاع العقارات، تُظهر الإحصاءات ودراسات الحالة المقدمة من وحدة التحريات المالية الكويتية (KwFIU) والجهات المعنية بإنفاذ القانون أن الأموال الناتجة عن نشاط إجرامي فعلي أو مشتبه به تُستخدم بشكل متكرر في شراء العقارات مباشرة أو لتحسين العقار أو المساهمة في صيانته. كما يُبرز التقييم أن العقار الذي يشتريه غاسلو الأموال لا يلزم أن يكون داخل الكويت، إذ تم تسجيل عدد من الحالات التي شملت مشتريات في الخارج وتحويلات مالية عبر الحدود قد تكون أدّت إلى استثمارات عقارية خارجية.

كما أشار المشاركون في فعالية التواصل مع القطاع الخاص ضمن إطار إعداد تقييم تهديدات غسل الأموال (نوفمبر

2024) إلى أن قطاع العقارات يُعد من أكثر القطاعات استغلالاً في أغراض غسل الأموال بعد القطاع المصرفي، وعلى قدم المساواة مع قطاع الحوالات. كما أنه عند سؤالهم عن نوع الأصول التي يتم شراؤها بشكل منتظم باستخدام عائدات الجريمة، أجاب المشاركون بأن العقارات هي الأكثر شيوعاً، تليها المجوهرات، والمركبات، وسلع أخرى عالية القيمة.

النتائج المحدّثة بشأن تهديدات تمويل الإرهاب التي تواجه القطاعات، بما في ذلك التهديدات العابرة للحدود

بالمقارنة مع التقييم الوطني الثاني للمخاطر، أعطى التقييم الوطني المحدث لعام 2025 لتهديدات تمويل الإرهاب أهمية أكبر للتهديدات الناتجة عن السياق المحلي في الكويت. وعلى الرغم من أن الأنشطة الإرهابية وتمويل الإرهاب المرصودة في الكويت لا تزال محدودة نسبياً، فإن التحسينات التي أُدخلت على إطار مكافحة تمويل الإرهاب عقب التقييم المتبادل لعام 2024 يُتوقع أن تؤدي قريباً إلى زيادة في عدد الحالات المرصودة. وفي الوقت الحالي، تم تحديد مستوى تهديد تمويل الإرهاب في الكويت على أنه "متوسط إلى مرتفع"، رغم العدد المنخفض من الحالات، وذلك بناءً على السياق الجغرافي والمحلي للدولة.

يُبرز التقييم الوطني لتمويل الإرهاب بشكل خاص التهديدات العابرة للحدود الناتجة عن القرب الجغرافي للكويت من العراق وسوريا واليمن. كما أن عدد السكان الوافدين الكبير في الكويت، والذي يشمل أفراداً من دول مصنّفة في مرتبة عالية على مؤشر الإرهاب العالمي، يُشكّل عاملاً إضافياً محتملاً لمخاطر تمويل الإرهاب. علاوة على ذلك، فإن تفجير المسجد في عام 2015 والذي تبناه تنظيم داعش، سلط الضوء على وجود عناصر متطرفة داخل المجتمع. لم يُسجّل أي هجوم على الأراضي الكويتية منذ عام 2015.

الغالبية العظمى من حالات تمويل الإرهاب التي تم رصدها حتى الآن تتضمن عناصر عابرة الحدود. فقد تبيّن أن الأموال المرتبطة بتمويل الإرهاب كانت تُرسل عادةً إلى الخارج من الكويت (تدفقات صادرة) من خلال البنوك، ومؤسسات الصرافة، والنقل المادي الفعلي للنقد. وتم رصد طرق أخرى، وإن كانت بدرجة أقل من حيث التكرار، مثل استخدام الحوالة غير القانونية والأصول الافتراضية.

وعلى الرغم من أن التقييم الوطني لمخاطر تمويل الإرهاب لا يخصص تصنيفات تهديد لكل قطاع على حدة، إلا أن وزارة التجارة والصناعة تُلاحظ أن التقييم لا يتضمن أي مؤشرات على أن قطاعي تجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة أو العقارات كان لهما دور في أي من الحالات المرصودة المتعلقة بتمويل الإرهاب حتى الآن. ومع ذلك، يُشير التقييم إلى أنه بالنظر إلى سياق المخاطر العابرة للحدود، هناك خطر من وجود حالات تتضمن تهريباً عبر الحدود للنقد أو للسلع عالية القيمة مثل المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، لم يتم رصدها بعد.

لهذه الأسباب، تُقرر وزارة التجارة والصناعة أنه، استنادًا إلى التقييم الوطني المحدث لمخاطر تمويل الإرهاب، يمكن تخصيص تقييمات أولية لمستوى تهديد تمويل الإرهاب على النحو التالي: منخفض لقطاع العقارات، ومنخفض إلى متوسط لقطاع المعادن الثمينة والأحجار الكريمة. كما تأخذ الوزارة في الاعتبار في هذا السياق وجود مصادر دولية تُشير إلى مخاطر تمويل الإرهاب المرتبطة بمنتجات المعادن الثمينة، بينما لا توجد مثل هذه المصادر فيما يتعلق بالعقارات باعتبارها وسيلة لتمويل الإرهاب.

تُظهر الصورة أدناه تمثيلاً بصرياً لمستويات التهديد الحالية التي تعتبرها وزارة التجارة والصناعة مرتبطة بقطاعي العقارات وقطاع المعادن الثمينة والأحجار الكريمة.

قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة – مستويات التهديد **قطاع سماسرة العقارات – مستويات التهديد**

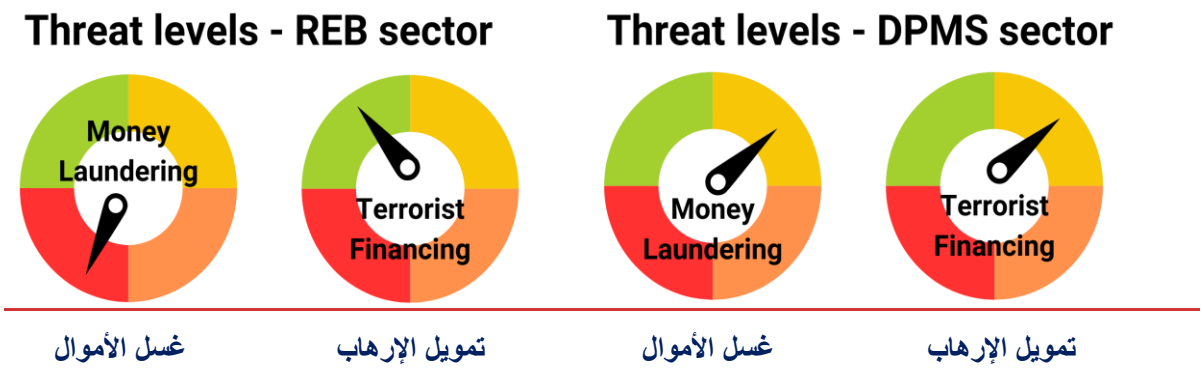

تقييم التعرض للمخاطر الكامنة في قطاعي العقارات وتجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة

المخاطر الكامنة هي مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتأصلة في الأنشطة التجارية للقطاع أو الكيان قبل تطبيق أي ضوابط لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تتعلق المخاطر الكامنة بخصائص الأعمال التجارية أو القطاع (بما في ذلك طبيعتها وحجمها وتعقيدها) أو خصائص أنشطتها التجارية فيما يتعلق بالعملاء والمنتجات والخدمات والمعاملات والمناطق الجغرافية وقنوات التسليم. ومن خلال منهجية تقييم المخاطر الداخلية، تقوم وزارة التجارة والصناعة بتقييم التعرض للمخاطر القطاعية ضمن خمس فئات من المخاطر: المخاطر الهيكلية، والمنتجات، والخدمات ومخاطر المعاملات، ومخاطر العملاء، والمخاطر الجغرافية، ومخاطر قنوات التوزيع. تصف الأقسام أدناه النتائج القطاعية وتصنيفات المخاطر[3] المخصصة للتعرض للمخاطر الكامنة، لكل فئة من فئات المخاطر.

[3] على مقياس تصنيف من أربع نقاط: منخفض / منخفض متوسط / متوسط - عال / عال.

النتائج القطاعية للمخاطر الهيكلية

تتعلق المخاطر الهيكلية بالسمات العامة المتعلقة بالقطاع والكيانات داخل القطاع، بما في ذلك حجم المؤسسات والمؤشرات المالية مثل حجم المبيعات، بالإضافة إلى هياكل الملكية والسيطرة والفروع. تم تقييم التعرض للمخاطر الهيكلية الإجمالية لكل من قطاعي العقارات وتجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة من قبل وزارة التجارة والصناعة على أنها **متوسطة إلى عالية**.

تتمثل دوافع المخاطر الرئيسية في الحجم الكبير نسبيا للقطاعين مقارنة بالقطاعات الخاضعة للتنظيم الأخرى في الكويت. فضلا عن أهمية أسواقها في الاقتصاد الكويتي. تتمتع الكويت بسوق ذهب قوي في الكويت. بينما لوحظ انخفاض قوي في واردات المعادن الثمينة في عام 2020 (بسبب جائحة كورونا)، بينما لوحظ في العام الأخير زيادة في واردات الكويت، والتي تزامنت مع زيادات كبيرة في أسعار الذهب. أما بالنسبة لسوق العقارات، فهي تشكل جزءا رئيسيا من الاقتصاد الكويتي، وتمثل حوالي 9٪ من الناتج المحلي الإجمالي (رقم مستقر نسبيا منذ التقييم الوطني الثاني للمخاطر). وتستحوذ المعاملات في المباني السكنية والخاصة، تليها العقارات الاستثمارية، على غالبية ما يقرب من 4500-5000 معاملة سنويا في الكويت، بقيمة إجمالية تتراوح بين 3 و4 مليارات دينار كويتي.

وفيما يتعلق بالأشخاص الذين يسيطرون على التراخيص في القطاع، فإن الممارسة غير القانونية لحاملي التراخيص في القطاعات التي تتعاقد من الباطن على تراخيصهم لأشخاص أخرين، والتي لا تزال الرؤية فيها محدودة، تعني أن هناك خطرا يتمثل في عدم معرفة المالك المستفيد الحقيقي. يتم ذلك بشكل عام للتحايل على المحظورات المفروضة على الأجانب للحصول على تراخيص. وهذا يخلق أيضا مخاطر تمويل الإرهاب، إلى الحد الذي لا تستطيع فيه وزارة التجارة والصناعة فحص بيانات المراقبين المخفيين الفعليين والتحقق منها مقابل قوائم العقوبات.

ومع ذلك، يتم تخفيف المخاطر الهيكلية القطاعية من خلال حقيقة أن معظم الشركات صغيرة الحجم (أقل من 5 موظفين)، وتتسم بتعقيد منخفض في العمليات وهياكل الملكية ونماذج العمل التجاري.

رغم أن كلا القطاعين حصلا على درجات مخاطر هيكلية في النطاق **المتوسط إلى المرتفع**، يعتقد أن قطاع المعادن الثمينة والأحجار الكريمة يعتبر في الطرف الأعلى من هذا النطاق مقارنة بقطاع العقارات. ويُعزى هذا الفرق إلى عدد الكيانات النشطة في قطاع تجار المعادن الثمينة (عددها 1497) والذي يفوق عدد الكيانات في قطاع العقارات (901)، بالإضافة إلى نتائج الاستبيان الذي تم إجراؤه على عينات ممثلة من كلا القطاعين، حيث أفاد المشاركون في قطاع المعادن الثمينة بمتوسط تداول سنوي أعلى، وعدد أكبر من الموظفين والفروع المحلية مقارنة بقطاع العقارات.

النتائج القطاعية فيما يخص مخاطر المنتجات والخدمات والمعاملات

تتعلق مخاطر المنتجات والخدمات والمعاملات بخصائص الخدمات والمنتجات التي تقدمها القطاعات والمعاملات التي تشارك فيها وطرق الدفع المستخدمة. بالنسبة لكلا القطاعين، يتم تصنيف مخاطر المنتجات والخدمات والمعاملات على أنها **متوسطة إلى عالية**.

تمثل العقارات والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة كلها، لأسباب مختلفة، منتجات جذابة بطبيعتها لأغراض غسل الأموال. يحصل قطاع سماسرة العقارات على درجات أعلى نسبيا من قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة ضمن النطاق المتوسط إلى العالي فيما يخص مخاطر المنتجات والخدمات والمعاملات، على حدود النطاق العالي، حيث تظهر العقارات بشكل متكرر في حالات غسل الأموال أكثر من منتجات المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، وتظهر المعاملات العقارية كواحدة من أكثر الاستثمارات شيوعا لدر العائدات الإجرامية في الكويت. وفي حين أن قطاع المعادن الثمينة والأحجار الكريمة يواجه مخاطر المنتجات والخدمات والمعاملات بدرجة أعلى بطبيعتها فيما يتعلق بتمويل الإرهاب، لم يتم رصد أي حالات تتعلق بالمعادن الثمينة والأحجار الكريمة في الكويت، حيث يبدو أن ممولي الإرهاب يفضلون قنوات وأساليب أخرى مثل التحويلات المصرفية والحوالات المالية والنقل المادي الفعلي للنقد. ومع ذلك، لا تزال مخاطر الفشل في رصد الحالات قائمة حتى الآن. والواقع أن المعادن الثمينة والأحجار الكريمة لوحظت في التقارير الدولية أنها أصبحت جذابة للاستخدام من قبل الجماعات الإرهابية ورعاتها في جميع أنحاء العالم.[4]

وضمن القطاعات، صنفت وزارة التجارة والصناعة مجموعات فرعية من الكيانات في نماذج تقييم MERA على أنها معرضة لمخاطر المنتجات والخدمات والمعاملات على الطرف الأعلى من التصنيف لتقييم المخاطر على مستوى الكيان. ويشمل ذلك سماسرة العقارات المشاركين في أعداد كبيرة نسبيا من المعاملات سنويا، بالإضافة إلى تجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة الذين يتاجرون في منتجات عالية المخاطر و/أو المعروفة بانتهاكها الحظر المفروض على المعاملات النقدية التي تتجاوز الحد المفروض وهو 3000 دينار كويتي.

وفقا لنتائج استبيان التقييم القطاعي للمخاطر وجلسات النقاش مع تمثيل القطاع، هناك مجموعات فرعية كبيرة نسبيا داخل كل قطاع مع تعرض محدود نسبيا لمخاطر المنتجات والخدمات والمعاملات. لم يبلغ حوالي نصف سماسرة العقارات الذين شملهم الاستبيان عن أي معاملات في عام 2024، ويعتقد المشاركون في النقاش أن هذا يمثل جميع الكيانات، لأسباب مختلفة مثل انخفاض مستويات النشاط في السوق، فضلا عن حقيقة أن الوساطة ليست سوى نشاط إضافي للعديد من الأشخاص المسجلين. يتم التخفيف من مخاطر المنتجات والخدمات والمعاملات من خلال حقيقة أن المعاملات، بما في ذلك الدفعات

[4] انظر على سبيل المثال: تنبيه اتجاهات المديرية التنفيذية للأمم المتحدة لعام 2022 بشأن استخدام الموارد الطبيعية لأغراض تمويل الإرهاب. تقرير الإنتربول لعام 2021 حول التعدين غير القانوني للذهب في إفريقيا ؛
https://www.interpol.int/en/Crimes/Terrorism/Tracing-terrorist-finances.

المقدمة، لا يمكن أن تتم نقدا، ولكن يجب أن تمر عبر البنوك المحلية، والتي يتم التحقق منها من قبل وزارة العدل كجزء من عملية تسجيل العقارات. في الوقت نفسه، يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن العقارات لا تزال تشكل منتجا جذابا بطبيعته للمجرمين لاستثمار عائداتهم غير المشروعة، كما تم التأكيد مرة أخرى على ذلك في تقييم تهديدات غسل الأموال الأخير.

وبالنسبة إلى قطاع تجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة، تشير نتائج الاستبيان إلى المشاركة المتكررة نسبيا في الخدمات ذات المخاطر العالية (اقتناء الذهب المستعمل من العملاء، والذي قد يكون سلعا مسروقة أو مهربة) وعرض منتجات عالية المخاطر (سبائك الذهب). تظهر المجوهرات أيضا بشكل منتظم نسبيا في قضايا غسل الأموال وهذا النوع من المنتجات يقدمه القطاع بشكل شائع. يشارك معظم القطاع في مبيعات المنتجات عالية القيمة على نحو عرضي فقط - أفاد 28٪ فقط من قطاع تجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة الذين شملهم الاستبيان أنهم شاركوا في أكثر من 10 عمليات بيع لسلع تزيد قيمتها عن 3000 دينار كويتي في عام 2024. لا تزال نسبة المعاملات المنفذة نقدا مرتفعة جدا (36٪ عند قياسها بالقيمة الإجمالية لعام 2024). وأشار المشاركون في نقاش التقييم القطاعي للمخاطر إلى عدم اليقين فيما يتعلق بتطبيق الحد النقدي على مشتريات الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة، بما في ذلك الشراء من تجار الجملة (بالجملة) ومن العملاء ("النقد مقابل الذهب").

النتائج القطاعية فيما يخص مخاطر العملاء

تتعلق مخاطر العملاء بخصائص قاعدة عملاء القطاعات، بما في ذلك ما إذا كان العملاء أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين أو أشخاصا يمثلون إجراءات قانونية (مثل الصناديق الاستئمانية، الوقف)، وما إذا كانت هناك فئات محددة من العملاء المعرضين لمخاطر أعلى (مثل غير المقيمين والأشخاص المعرضين سياسيا والأفراد ذوي الملاءة المالية العالية (HNWIs). تتم مناقشة السمات الجغرافية لقاعدة عملاء القطاعات بالتفصيل تحت عنوان المخاطر الجغرافية. يصنف التعرض الإجمالي لمخاطر العملاء في القطاع العقاري على أنه **متوسط إلى مرتفع** وبالنسبة لقطاع تجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة على أنه **منخفض إلى متوسط**.

غالبا ما يخدم كلا القطاعين العملاء العرضيين/ غير الدائمين، مما يجعل من الصعب بناء معرفة قوية بسلوك العملاء وأنماط المعاملات التي تسمح برصد الأنشطة المشبوهة. بالنسبة لكلا القطاعين، تجد وزارة التجارة والصناعة بشكل متكرر فجوات في فهم مخاطر العملاء وتوصيف المخاطر، مما يُنتج عنه مخاطر بعدم اكتشاف التعرض لعملاء عاليي المخاطر. وهذا يُشكّل أيضًا مخاطر في تمويل الإرهاب، في حال لم تقم شركات العقار وتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة بإجراء فحص كافٍ للعملاء مقابل قوائم العقوبات. وفيما يخص قطاع سماسرة العقارات، يعد التعرض العرضي لعملاء الأشخاص الاعتباريين عاملًا إضافيًا يزيد من مستوى المخاطر. وبالاقتران مع الصعوبات المعروفة في تحديد المستفيدين الحقيقيين،

يرفع ذلك تصنيف المخاطر بدرجة واحدة مقارنةً بقطاع تجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة، على الرغم من أنه يوضع في الحد الأدنى من النطاق المتوسط - المرتفع، حيث لا تزال ملكية الأشخاص الاعتباريين للعقارات محدودة في الكويت (<5٪ وفقا لإحصاءات وزارة العدل الرسمية).

واستنادا إلى نماذج تقييم MERA، تشمل الكيانات التي تحصل على درجات مخاطر متوسطة-مرتفعة وعالية في تصنيف مخاطر العملاء، تلك الكيانات المعروفة بخدمة العملاء ذوي المخاطر العالية بشكل عرضي أو منتظم، مثل غير المقيمين أو الأشخاص المعرضين سياسيا أو ذوي الثروات العالية.

وفقا لنتائج استبيان تقييم المخاطر القطاعية، وبما يتماشى مع ما يمكن توقعه بالنظر إلى طبيعة الأسواق، فإن قاعدة العملاء التي أبلغ عنها قطاع تجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة أكبر بكثير من عملاء قطاع سماسرة العقارات. وتشكل الغالبية العظمى من العملاء من الأشخاص الطبيعيين المقيمين في الكويت. وقد قدم المشاركون في جلسات النقاش تفسيرات مختلفة لعدم جاذبية كل من سوق العقارات وسوق الذهب في الكويت لغير المقيمين (انظر قسم المخاطر الجغرافية).

وفي كلا قطاعي تجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة وقطاع العقارات، تشير نتائج الاستبيان إلى وجود إخفاقات في رصد التعرض للأشخاص المعرضين سياسيًا (PEPs)، حيث إن الأرقام المبلغ عنها أقل بكثير مما هو متوقع بالنسبة للكويت التي تتمتع بنخبة سياسية كبيرة. وهذا يعني أن مخاطر غسل الأموال المرتبطة بالفساد، والتي تُعد من التهديدات الرئيسية حسب تقييم التهديدات الوطني لغسل الأموال، لم يتم بعد الاعتراف بوجودها ومعالجتها بشكل كافٍ من قبل القطاعين.

كما لاحظت وزارة التجارة والصناعة التراخي في تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة (مثل قائمة الأمم المتحدة والقائمة المحلية) من قبل القطاعين. وهذا يشكل خطر عدم رصد العملاء الذين لهم صلات بمنظمات إرهابية ومنعهم من الاستثمار في العقارات أو شراء المعادن الثمينة والأحجار الثمينة. وفي هذا الصدد، يجب التنويه إلى أن الأفراد المدرجين على قوائم العقوبات قد يبذلون جهدًا كبيرًا للتهرب منها، باستخدام شبكات معقدة من الوسطاء والشركات الوهمية التي يمتلكونها فعليًا، كما هو موضح في تقارير الأنماط الدولية[5].

النتائج القطاعية فيما يخص المخاطر الجغرافية

تتعلق المخاطر الجغرافية ببصمة عمليات القطاعات محليا ودوليا، بما في ذلك مكان تلقي الأموال / إرسالها، وأماكن تواجد العملاء، والأسواق التي يتم خدمتها، بما في ذلك مستويات الفساد أو الجريمة أو الإرهاب للولايات القضائية الأجنبية المرتبطة

[5] انظر على سبيل المثال https://www.justice.gov/archives/opa/pr/ofac-designated-hezbollah-financier-and-eight-associates-charged-multiple-crimes-arising-out.

بها. يصنف التعرض للمخاطر الجغرافية لقطاع تجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة عند **المستوى المتوسط إلى المرتفع** وبالنسبة لقطاع سماسرة العقارات عند **المستوى المنخفض إلى المتوسط**.

يتلقى قطاع تجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة تصنيفا قطاعيا أعلى بسبب اعتماده الكبير على الواردات، مما يعني أنهم ينخرطون بشكل متكرر في معاملات عابرة للحدود مع تجار الطرف الآخر. ودولة الإمارات العربية المتحدة هي الشريك التجاري الرئيسي الذي يستورد منه الذهب إلى الكويت، وقد ارتبطت هذه الولاية القضائية بالتجارة التي تنطوي على الذهب والماس المحفوفة بالمخاطر من منظور أنشطة التعدين غير المشروعة وأنشطة تمويل الإرهاب.
قد يتعرض قطاع تجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة أيضا للعملاء غير المقيمين وذوي الملاءة المالية العالية الذين يزورون الكويت كسياح فاخرين أو زوار لأغراض العمل التجاري. وتشير نتائج الاستبيان أيضا إلى أن القطاع يتعامل - وإن كان بشكل محدود - مع عملاء يرتبطون بولايات قضائية عالية المخاطر (أقل من 2٪ من إجمالي قاعدة العملاء). علاوة على ذلك، يمكن للقطاع تقديم خدماته لعملاء غير مقيمين من خلال القنوات الإلكترونية التي يستخدمها لبيع المنتجات (انظر قسم مخاطر قنوات التسليم). وفي الوقت نفسه، أكد المشاركون من القطاع الخاص في نقاشات تقييم المخاطر القطاعية أن أسواق الذهب والألماس الكويتية ليست جذابة بشكل خاص لغير المقيمين، نظرًا لأن الكويت ليست دولة منتجة لهذه السلع، كما أن الرسوم الجمركية تُضاف إلى السعر النهائي للمستهلك.

فيما يتعلق بقطاع العقارات، فإن المخاطر الجغرافية مصنفة على أنها " منخفضة إلى متوسطة "، وتقتصر في الغالب على احتمالية تملك عملاء خليجيين لعقارات في الكويت. وعلى الرغم من أن تملك الخليجيين للعقارات الكويتية يشهد اتجاهًا تصاعديًا حسب إحصاءات وزارة العدل الرسمية، إلا أنه يظل محدودا جدا نسبيا (حوالي 300 معاملة في عام 2024) وخاضعًا لشروط قانونية صارمة. ولا توجد أي من دول الخليج حاليًا على قوائم الدول عالية المخاطر. ومع ذلك، يُشار إلى أن المملكة العربية السعودية، التي تُعد الجنسية الخليجية الرئيسية في صفقات تملك العقارات في الكويت، تُعد أيضًا من الولايات القضائية التي تشكل تهديدًا خارجيًا كبيرًا لغسل الأموال في الكويت وفقًا لتقييم التهديدات المحدث فيما يخص غسل الأموال. ويُعد تملك العقارات من قبل غير الخليجيين في الكويت أمرًا نادرًا للغاية ويخضع لموافقة مجلس الوزراء.

قد يكون لدى بعض السماسرة العقاريين الكويتيين ترتيبات مع سماسرة أجانب، يقومون بموجبها بإحالة عملاء محليين مهتمين بالعقارات الخارجية إلى هؤلاء الوسطاء الأجانب. ورغم أن هذه الظاهرة ليست شائعة، إلا أنها حين تحدث قد تؤدي إلى تسهيل عمليات غسل الأموال من قبل كويتيين في الخارج من خلال شراء العقارات أو الاستثمار الخارجي. وقد أوضح ممثلو شركات العقارات المشاركون في نقاشات التقييم القطاعي أن مثل هذه العروض كانت أكثر شيوعًا في الماضي، ولكن تبني تشريعات أكثر صرامة عام 2015 بشأن المعارض العقارية الخارجية، وذلك ردًا على حالات

الاحتيال التي تم رصدها، قد حدّ من الاهتمام بهذه السوق. ولا يتوقع سماسرة العقارات أن يتغير هذا الاتجاه في المستقبل القريب.

أما الكيانات النشطة في المناطق الحدودية، فقد تكون أكثر عرضة لتهديدات عابرة للحدود، مع التذكير بأن كلًّا من العراق والمملكة العربية السعودية يمثلان تهديدات عالية لغسل الأموال، كما أن العراق يمثل أيضًا تهديدًا لتمويل الإرهاب.

النتائج القطاعية فيما يخص مخاطر قنوات التسليم

تتعلق مخاطر قنوات التسليم بخصائص قنوات التسليم المستخدمة في القطاع، والتي قد تشمل: القدرة على التعرف على / التحقق من هوية العملاء بشكل موثوق من خلال التعامل عن بعد أو الرقمي، أو المنتجات أو الخدمات المستلمة حصريا عن طريق البريد أو الهاتف أو الإنترنت وما إلى ذلك، أو استخدام من يمثلهم أو الوسطاء. تصنف مخاطر قناة التسليم لقطاع تجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة على أنها **منخفضة إلى متوسطة**، وبالنسبة للقطاع العقاري على أنها **منخفضة**.

في كلا القطاعين، غالبا ما تستخدم الكيانات قنوات عبر الإنترنت مثل حسابات وسائل التواصل الاجتماعي والإعلانات للعثور على عملائها وخدمتهم. قد يتسبب ذلك في مخاطر التعرض للعملاء غير المقيمين، والوقوع ضحية لعمليات انتحال الهوية، أو التعامل مع عملاء يتصرفون نيابة عن مستفيدين حقيقيين مخفيين يتهربون من العقوبات (مما يشكل مخاطر تمويل الإرهاب) أو يسعون إلى إخفاء طبيعة معاملاتهم، سواء بسبب مكانتهم السياسية أو مؤسساتهم الإجرامية أو صلتهم بتنظيمات إرهابية.

في الوقت نفسه، يُبرَّر فرق تصنيف المخاطر القطاعي بواقع أن سماسرة العقارات، حتى عند استخدام القنوات الإلكترونية، عادةً ما تلتقي بالعميل مرة واحدة على الأقل أثناء التحضير لإتمام صفقة عقارية. بينما يمكن لشركات قطاع الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة، عند استخدام القنوات الإلكترونية، إتمام البيع دون لقاء العميل وجهًا لوجه، حيث يمكن شحن المنتجات مباشرةً إلى العميل، كما تم الإشارة إليه في التقييم الوطني الثاني للمخاطر. وقد أكدت بيانات الاستبيان في التقييم القطاعي الحالي أن قطاع الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة يستخدم هذه القنوات عن بُعد في ممارسة أعماله، خلافًا لقطاع العقارات. ومع ذلك، تبقى مخاطر قطاع الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة ضمن النطاق " منخفض إلى متوسط "، نظرًا لأن استخدام هذه القنوات لا يزال مقتصرًا على أقلية من الكيانات والمعاملات.

وقد انخفضت المخاطر المرتبطة بالمبيعات غير القانونية وغير المرخصة عبر الإنترنت للمعادن الثمينة والأحجار الكريمة ومنصات المزادات المستضافة في الكويت منذ نهاية جائحة كورونا، وذلك نتيجة للإجراءات الفعالة التي اتخذتها وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات.(CITRA)

خلاصة التعرض القطاعي للمخاطر الكامنة

يتضح من التحليلات السابقة والرسوم البيانية التالية التي تصوّر نتائج التقييم القطاعي، فإن قطاع الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة حصل على تصنيفات "متوسطة إلى مرتفعة" فيما يتعلق بالمخاطر الهيكلية، ومخاطر المنتجات والخدمات والمعاملات، والمخاطر الجغرافية، كما حصل على " منخفضة إلى متوسطة " فيما يتعلق بمخاطر العملاء ومخاطر قنوات التسليم.

وتشمل الدوافع الرئيسية للمخاطر: الحجم الكبير للقطاع، وجاذبية منتجات المعادن الثمينة والأحجار الكريمة لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وانتشار المعاملات العابرة للحدود نظرًا لاعتماد القطاع الكبير على الاستيراد. وتكون مخاطر العملاء وقنوات التسليم في هذا القطاع بدرجة أقل نسبيًا نظرًا لانخفاض تعرضه للعملاء من الكيانات الاعتبارية مقارنةً بقطاع العقارات، إضافة إلى أن نسبة المعاملات التي تتم عن بُعد باستخدام الإنترنت والشحن لا تزال محدودة.

حصل قطاع سماسرة العقارات على درجات متوسطة إلى عالية فيما يتعلق بالمخاطر الهيكلية، ومخاطر المنتجات والخدمات والمعاملات، ومخاطر العملاء، ودرجات منخفضة إلى متوسطة فيما يتعلق بالمخاطر الجغرافية، ومخاطر قناة التسليم. تشمل دوافع المخاطر الرئيسية من خلال الحجم الكبير للقطاع (وإن كان أصغر من قطاع تجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة، وبالتالي تكون النتائج في الطرف الأدنى من النطاق المتوسط إلى العالي)، والجاذبية العالية للممتلكات العقارية في عمليات غسل الأموال كما أكدها تقييم التهديدات الوطني لغسل الأموال الأخير، والتعرض للعملاء من الكيانات الاعتبارية حيث لم يتم فهم متطلبات الملكية المستفيدة وتنفيذها في القطاع بشكل جيد بعد. وفي الوقت نفسه، فإن هذا القطاع لديه تعرض محدود للعملاء الأجانب والمعاملات العابرة للحدود أكثر من قطاع تجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة، ولا يكمل تقديم خدماته عن بعد، وبالتالي تكون المخاطر الجغرافية ومخاطر قنوات التسليم بدرجة أقل.

درجة التعرض للمخاطر الكامنة – قطاع سماسرة العقارات

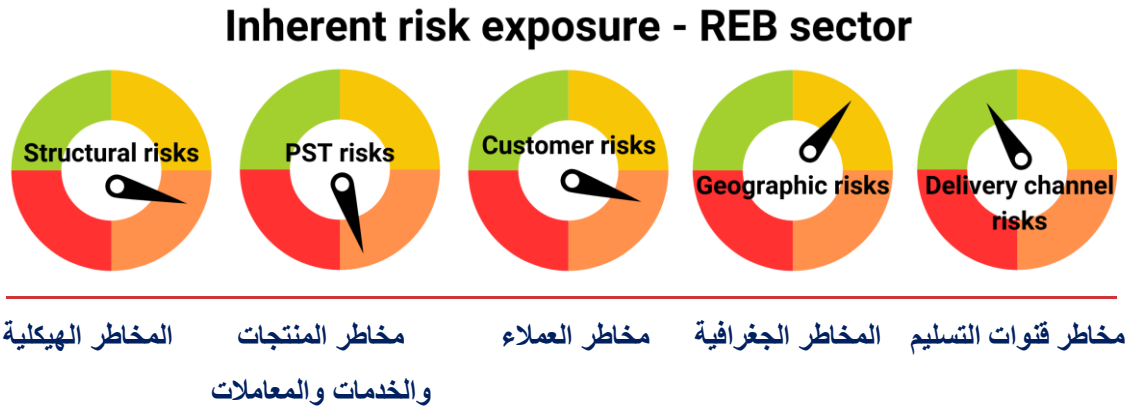

درجة التعرض للمخاطر الكامنة – قطاع تجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة

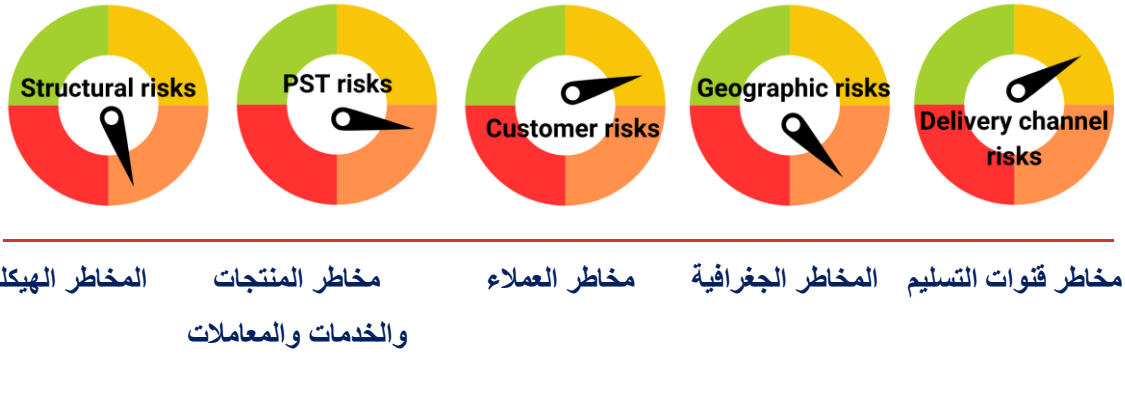

تقييم الضوابط المطبقة على قطاعي سماسرة العقارات، وتجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة

كما اهتم تقييم المخاطر القطاعية بالضوابط المطبقة على القطاعات الخاضعة لرقابة وزارة التجارة والصناعة، وحلل جودة تنفيذها. وفي هذا الصدد، يأخذ التقييم في الاعتبار ويحدد التصنيفات[6] الخاصة بالأطر القانونية والتنظيمية والرقابية العامة المطبقة على القطاعات؛ والأطر القانونية والتنظيمية والرقابية العامة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المطبقة على كل قطاع؛ وثقافة الامتثال ومستوى الامتثال العام في القطاعات فيما يخص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ ومستوى وجودة الضوابط الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويُولى اهتمام خاص للاتجاهات والتطورات منذ إعداد التقييم الوطني الثاني للمخاطر.

[6] على مقياس تصنيف من أربع نقاط: ضعيف / معتدل / كبير / قوي.

الأطر القانونية والتنظيمية والرقابية العامة المطبقة على القطاعات

يتم تقييم الأطر القانونية والتنظيمية والرقابية الشاملة لكل من قطاع تجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة والقطاع العقاري على أنها **كبيرة**، وإن كانت أعلى بقليل من الحد المقرر لتصنيف "معتدلة" بسبب التنفيذ الحديث نسبيا لبعض التحسينات الملحوظة منذ التقييم الوطني الثاني للمخاطر.

تشمل نقاط القوة الرئيسية لهذا الإطار: وجود الأطر القانونية الشاملة التي تحكم كلا القطاعين، بما في ذلك دخول الأسواق، وضوابط الجودة على المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، والتسجيل المركزي للمعاملات العقارية، إلى جانب وجود إدارات متخصصة ذات خبرة داخل وزارة التجارة والصناعة، مزودة بعدد كافٍ من الموظفين وصلاحيات تفتيش مناسبة.

وعلاوة على ذلك، تم إدخال تحسينات مهمة منذ التقييم الوطني الثاني للمخاطر، منها: تطوير الأنظمة الإلكترونية (مثل نظام الوساطة العقارية الإلكتروني)، وتعزيز إجراءات الترخيص (لا سيما فيما يتعلق بالتحقق من المالك الحقيقي)، وتحسين التعاون الداخلي، مثل التعاون بين إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الوزارة والإدارات القطاعية، والتعاون الفعّال بين الوزارة وهيئة الاتصالات (CITRA) لإزالة المنصات غير القانونية في قطاع الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة. وفي قطاع العقارات، أنجزت الوزارة مراجعة شاملة للتراخيص أفضت إلى شطب العديد من الوسطاء غير المهنيين أو الكيانات غير النشطة، بينما لم يتم تنفيذ عملية مماثلة حتى الآن لقطاع الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة، مما يفسر تأخره النسبي في التصنيف عن قطاع العقارات.

وتتوقع الوزارة أن تتم ترقية تصنيف ضوابط الإطار القانوني والتنظيمي إلى الحد الأعلى من فئة "كبير" أو حتى إلى "قوي" ، بمجرد تحقق الأثر الكامل لهذه التطورات. كما ستواصل الوزارة جهودها لتسهيل الوصول الإلكتروني الفعال إلى بيانات الشركاء الخارجيين، ولا سيما وزارة العدل لقطاع العقارات، والإدارة العامة للجمارك لقطاع الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة.

الأطر القانونية والتنظيمية والرقابية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المطبقة على القطاعات

تم تقييم الأطر القانونية والتنظيمية والرقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لكل من قطاع الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة والقطاع العقاري على أنها **معتدلة**، مع إمكانية التحسن إلى "كبيرة " في المستقبل القريب. في حين أن الإطار القانوني والتنظيمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكويت يتوافق إلى حد كبير مع المعايير الدولية لمجموعة العمل المالي، إلا أن الإطار الرقابي قد تخلف عن الركب من حيث الامتثال الفني والفعالية، نظرا لحقيقة أن وزارة التجارة والصناعة لم تكن قد أكملت بعد تطوير إطار النهج الرقابي القائم على المخاطر بحلول وقت التقييم المتبادل لمجموعة

العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. على الرغم من كونها توصية واضحة نابعة من التقييم الوطني الثاني للمخاطر.

ومنذ التقييم المتبادل، تسارع التقدم في الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب داخل وزارة التجارة والصناعة بشكل كبير في العام السابق لإنجاز تقييم المخاطر القطاعية. تمت إعادة هيكلة إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أجل ضمان وجود وتعاون وظائف متخصصة بما يتماشى مع المعايير الدولية والممارسات الجيدة، بما في ذلك مسؤوليات أوضح لتقييم المخاطر على مستوى القطاعات والكيانات والمزيد من الموارد للضوابط الميدانية. اعتمدت وزارة التجارة والصناعة جميع القرارات الداخلية والوثائق الاستراتيجية والإجراءات اللازمة التي تحتاجها لتنفيذ الرقابة القائمة على المخاطر بشكل فعال، بما في ذلك إجراءات التفتيش الجديدة التي تنص بوضوح على تحديد نطاق التفتيش على أساس ملفات تعريف المخاطر للكيانات واختيار مواضيع محددة للتفتيش الموضوعي بما يتماشى مع المخاطر المحددة على المستوى الوطني والقطاعي.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذه التغييرات حديثة نسبيا (ومعظمها أحدث من التغييرات التي تم تنفيذها في الإطار التنظيمي العام المبين في القسم السابق)، حيث تم اعتمادها جميعا منذ نهاية عام 2024. لذلك، في الوقت الحالي، يتم الحفاظ على تصنيف "معتدل " بتحفظ، أقل بقليل من تصنيف "كبير"، من المتوقع أن يتم ترقيته إلى نطاق "كبير"، حيث تواصل وزارة التجارة والصناعة تنفيذ وزيادة تعزيز النهج الرقابي الجديد القائم على المخاطر في الممارسة العملية.

المستوى العام للتدابير الوقائية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وثقافة الامتثال

يصنف المستوى العام للامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وثقافة الامتثال لكل من قطاعي الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة وقطاع سماسرة العقارات على أنه **معتدل**. وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود الجادة من القطاعات قبل أن يتسنى رفع مستوى هذا التصنيف إلى المستوى "الكبير" في المستقبل. تم تصنيف قطاع سماسرة العقارات بشكل أفضل قليلا من قطاع تجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة (وإن كان لا يزال ضمن النطاق المعتدل)، حيث إن عملية مراجعة الترخيص الأخيرة من قبل وزارة التجارة والصناعة المذكورة أعلاه قد ضمنت إزالة العديد من المشاركين السيئين السابقين الذين يظهرون ثقافة عدم الامتثال من القطاع.

عند اتخاذ قرار بشأن تصنيف "معتدل"، أخذت وزارة التجارة والصناعة في الاعتبار أن التقييم الوطني الثاني للمخاطر قيم نقاط الضعف القطاعية لكلا القطاعين على أنها "متوسطة إلى عالية". كما أخذت في الاعتبار أنه في التقييم المتبادل للكويت، تم تصنيف التدابير الوقائية التي اتخذها القطاع الخاص على أنها "فعالة بشكل معتدل"، حيث خلصت مجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أن القطاعات غير المالية، أي قطاعي الذهب والمعادن الثمينة

والأحجار الكريمة وقطاع سماسرة العقارات، تمتثل عموما بشكل أقل فعالية لالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مقارنة بالقطاعات المالية.

تشهد وزارة التجارة والصناعة بعض التحسينات في التنفيذ العام لضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وثقافة الامتثال في الأشهر الأخيرة قبل الانتهاء من تقييم المخاطر القطاعية. ويرجع الفضل في ذلك في الغالب إلى الجهود المستمرة التي يبذلها المراقب بالإضافة إلى السلطات الأخرى مثل وحدة الاستخبارات المالية واللجنة الوطنية التي تنظم أيضا التوعية والتوجيه. وفي الوقت نفسه، لا تزال مستويات الحضور في التدريب في كلا القطاعين منخفضة نسبيا، لأن العمل كالمعتاد يحظى بأولوية عموما.

تظهر بيانات الإنفاذ أن حوالي 40٪ من الكيانات في قطاع الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة و20٪ من الكيانات في قطاع العقارات[7] قد تعرضت لتدابير وعقوبات مثل التحذيرات الكتابية والغرامات بسبب خرق اشتراطات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومع ذلك، فإن هذه العقوبات لم تؤتِ بعد الأثر الرادع المطلوب، كما تم إبداء ذلك أيضا في التقييم المتبادل الأخير. وتتوقع وزارة التجارة والصناعة أن يتحسن مستوى الامتثال بشكل كبير بمجرد أن تبدأ وزارة التجارة والصناعة في تطبيق عقوبات أكثر ردعا في حالة الإخلال بالالتزامات، ضمن إطار الإنفاذ المعدل مؤخرا، بما في ذلك حالات الفشل المنهجي في حضور جلسات التدريب والتوعية.

تنفيذ الضوابط المحددة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يصنف تنفيذ تدابير وقائية محددة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لكل من قطاعي الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة وقطاع سماسرة العقارات على أنه **معتدل**. وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود الجادة من القطاعات قبل أن يتسنى رفع مستوى هذا التقييم إلى المستوى "الكبير" في المستقبل.

وقد وجد كل من التقييم الوطني الثاني للمخاطر وتقييم MER من مجموعة العمل المالي/مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أوجه قصور في جميع مجالات الضوابط المحددة، بدءا من تنفيذ النهج القائم على المخاطر، إلى تقديم تقارير عن المعاملات المشبوهة. وفي حين أن عمليات التفتيش الأخيرة التي أجرتها وزارة التجارة والصناعات وجدت أيضا كيانات لديها ضوابط جيدة نسبيا في الوقت الحاضر، فمن السابق لأوانه الاستنتاج بأن الأداء القطاعي العام قد ارتفع إلى مستوى كبير منذ وقت التقييم الوطني الثاني للمخاطر ومنذ التقييم المتبادل.

[7] ومن المحتمل أن يكون هذا الاختلاف نتيجة لحقيقة أن وزارة التجارة والصناعة، كما ذكرنا، قد سحبت مؤخرا تراخيص العديد من سماسرة العقارات بسبب عدم الامتثال المستمر للالتزامات القانونية أو عدم النشاط، والتي شملت أيضا كيانات لها تاريخ إنفاذ لأمور تتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومن ثم، فإن حاملي التراخيص المتبقين لديهم سجلات أكثر نظافة من قطاع المعادن الثمينة والأحجار الكريمة الذي لم يتم إجراء مثل هذه العملية المنفذة على نطاق واسع حتى الآن.

يبدو أن المجال الأقوى نسبيا في هذا القطاع، استنادا إلى نماذج مخاطر MERA ونتائج استبيان تقييم المخاطر القطاعية، هو إطار عمل الضوابط الداخلية، ولا سيما تعيين مسؤول عن الامتثال لاشتراطات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما تدعم هذه الرقابة المحددة الجهود المستمرة التي تبذلها وزارة التجارة والصناعة لتدريب واختبار الموظفين المعينين من قبل الكيانات. ومع ذلك، لا تزال عمليات التفتيش تكشف عن أوجه قصور في الضوابط الداخلية في معظم الحالات.

فيما يتعلق بالنهج القائم على المخاطر في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإن أداء قطاع تجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة أفضل نسبيا في تقييم مخاطر الأعمال (BRA) من قطاع سماسرة العقارات. أكد أكثر من 90٪ من قطاع تجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة في استبيانات تقييم المخاطر القطاعية أنهم أجروا تقييم مخاطر الأعمال، مقابل نصف قطاع سماسرة العقارات فقط. ومع ذلك، لا تزال غالبية عمليات التفتيش تجد أوجه قصور في تقييمات الأعمال، وكذلك بالنسبة لقطاع الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة (مثل النطاق المحدود أو الاستنتاجات غير الواقعية أو غير المبررة).

فيما يتعلق بالعناية الواجبة للعملاء (CDD) والعناية الواجبة المعززة (EDD)، لم يعد الأمر هو أن غالبية عمليات التفتيش تحدد انتهاكات إجراءات العناية الواجبة والمعززة كما هو مذكور في تقرير التقييم المتبادل لدولة الكويت. ومع ذلك، لا زال يتم رصد انتهاكات جوهرية للعناية الواجبة والمعززة لبعض الكيانات. علاوة على ذلك، كما هو مذكور بقسم *المخاطر الكامنة: مخاطر العملاء*، تشير نتائج استبيان تقييم المخاطر القطاعية إلى أن التعرض للعملاء ذوي المخاطر العالية مثل الأشخاص المعرضين سياسيا لا يتم الإبلاغ عنه بشكل كاف في كلا القطاعين؛ ولا يمكن تطبيق عناية واجبة معززة فعالة عندما تفشل الكيانات في تحديد العملاء الذين يشكلون تعرضا متزايدا للمخاطر في المقام الأول.

وتشير نتائج استبيان تقييم المخاطر القطاعية أيضا إلى استمرار نقص الوعي في القطاعات حول نظام التنبيهات الجديد للعقوبات المالية المستهدفة الذي أطلقته مؤخرا اللجنة الخاصة للعقوبات المالية المستهدفة بالكويت. وأخيرا، لا تزال تقارير المعاملات المشبوهة منخفضة للغاية بالنسبة للمخاطر التي تواجه القطاعات. ومن المأمول أن تؤدي الأدلة الإرشادية القطاعية الحديثة التي تم إعدادها بالتعاون مع وحدة الاستخبارات المالية والتي تتضمن الأنماط الخاصة بكل قطاع ومؤشرات الخطر إلى إحداث تحسينات، ولكن لم يكن من الممكن تقييمها أثناء الانتهاء من تقييم المخاطر القطاعية.

خلاصة التعرض القطاعي للمخاطر الكامنة

كما يتضح من التحليلات المذكورة أعلاه والرسوم البيانية أدناه التي تصور نتائج تقييم المخاطر القطاعية، يصنف كل من قطاع سماسرة العقارات وقطاع تجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة بدرجات ضوابط "معتدلة" عبر معظم فئات الضوابط المختلفة التي تم تحليلها.

وتعد الأطر القطاعية العامة القانونية والتنظيمية والرقابية هي المجال الوحيد الذي تم تصنيفه على أنه "كبير"، وذلك بفضل استكمال الإصلاحات الإيجابية الأخيرة مثل إلغاء التراخيص غير النشطة وتطبيق منصات الوساطة الإلكترونية في القطاع العقاري، والتعاون الفعال بين وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات لإزالة منصات قطاع الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة غير القانونية.

من بين المجالات المصنفة "معتدلة"، تظهر الأطر القانونية والتنظيمية والرقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أكبر إمكانات للترقية إلى المستويات "الكبيرة" في المستقبل القريب لكلا القطاعين، بمجرد أن يتاح الوقت الكافي لظهور نتائج الإصلاحات المهمة الأخيرة داخل إدارة مكافحة غسل الأموال في وزارة التجارة والصناعة لتنفيذ نهج الرقابة القائم على المخاطر وتدابير الإنفاذ الأكثر صرامة. بالنسبة لقطاع سماسرة العقارات، تقترب ثقافة الامتثال أيضا من التصنيف "الكبير"، بعد إزالة العديد من المشاركين السيئين من السوق بسبب إصلاحات الترخيص والتسجيل الأخيرة.

ولا يزال تنفيذ الضوابط المحددة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (تقييم الأعمال، وإجراءات العناية الواجبة والعناية الواجبة المعززة، والعقوبات المستهدفة، وما إلى ذلك) في الفئة "المعتدلة"، وستكون هناك حاجة إلى بذل جهود أكثر جدية من قبل القطاع الخاص قبل أن يتم ترقيته إلى الفئة "الكبيرة".

قطاع سماسرة العقارات - الضوابط

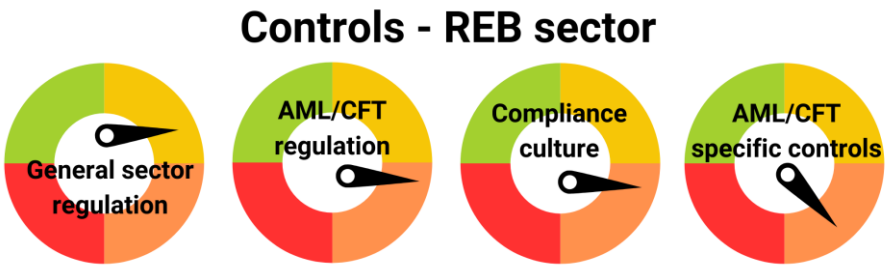

الضوابط المحددة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	ثقافة الامتثال	لوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	اللوائح العامة للقطاع

قطاع تجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة - الضوابط

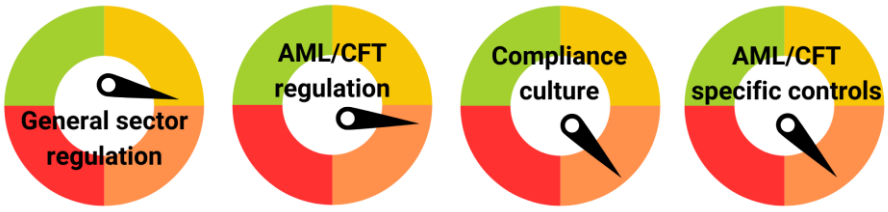

الضوابط المحددة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	ثقافة الامتثال	لوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	اللوائح العامة للقطاع

تقييم المخاطر المتعلقة بقطاع مؤسسات صرف العملات الذي تم حله مؤخرا

في وقت التقييم المتبادل لدولة الكويت من قبل مجموعة العمل المالي/ مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2024)، كانت وزارة التجارة والصناعة تمارس الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل على قطاع مؤسسات صرف العملات (CEOs)، إلى جانب قطاعي تجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة وقطاع العقارات. وقد تم تصنيف قطاع صرف العملات على أنه معرض لمخاطر منخفضة إلى متوسطة وفقًا للتقييم الوطني الثاني للمخاطر.

ومع ذلك، فقد خضع قطاع مؤسسات صرف العملات لعملية إصلاح جذرية مؤخرًا، حيث تم سحب جميع التراخيص القائمة اعتبارًا من 1 أبريل 2025. وبالتالي، فإن الخطر الرئيسي المتبقي لهذا القطاع المُلغى يتمثل في احتمال استمرار

بعض الكيانات التي تم سحب تراخيصها في العمل بشكل غير قانوني (بالباطن). وقد أجرت وزارة التجارة تحليلاً خاصًا لهذه المخاطر ضمن سياق تقييم المخاطر القطاعية، استنادًا إلى تقييمات المخاطر الوطنية، ومعلومات من شركاء خارجيين رسميين، وبيانات داخلية من الوزارة.

وبناءً على تحليل هذه المصادر، تُصنّف الوزارة مستوى المخاطر الكامنة لسيناريو استمرار عمل مؤسسات صرف العملات غير المرخصة بشكل غير قانوني على أنه **" منخفض إلى متوسط "**. وقد استندت الوزارة في هذا التقييم إلى التصنيف السابق للقطاع عندما كان منظمًا كما ورد في نتائج التقييم الوطني الثاني للمخاطر، بالإضافة إلى نتائج التقييمات الوطنية المحدثة لتهديدات غسل الأموال وتهديدات تمويل الإرهاب، والتي أظهرت أن غاسلي الأموال وممولي الإرهاب في الكويت يفضلون عمومًا استخدام قنوات أخرى (مثل البنوك، وشركات تحويل الأموال، وتهريب الأموال نقدًا) للقيام بأنشطتهم غير المشروعة. كما أخذت الوزارة في الاعتبار أنه تمت متابعة جميع الحاصلين على تراخيص سابقة من قبل فرق تفتيش خاصة بالوزارة، ولم يُسجّل سوى مخالفة واحدة لقرار سحب الترخيص. ومع ذلك، تبقى هناك مخاطر حقيقية، خاصة مع وجود بعض الحاصلين السابقين على تراخيص ممن لهم سجل سابق في تشغيل أنظمة الحوالة غير المرخصة، الأمر الذي يشكل خطرًا في مجال غسل الأموال وأيضا في تمويل الإرهاب.

تدابير التخفيف موجودة وتشمل نشر فرق تفتيش طارئة من قبل وزارة التجارة للتحقق من توقف الحاصلين السابقين على التراخيص عن ممارسة نشاط الصرافة. ولكن، حتى وقت إعداد تقييم المخاطر القطاعية هذا، لم تكن هذه التدابير قد تم تنفيذها بعد على نحو قائم على المخاطر، كما أن استراتيجيات التخفيف الأخرى (مثل خطوط الإبلاغ عن المخالفات، وحملات التوعية العامة، والمراقبة المعززة لبيانات الجمارك) لم تُطبق بالكامل بعد. لذا، تُصنّف الوزارة مستوى الضوابط الحالية للتخفيف على أنها "معتدلة."

خلاصة تقييم المخاطر القطاعية، وتعرض القطاعات للمخاطر المتبقية

بالنظر إلى أن ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المطبقة في القطاعات لا تزال عند مستويات "معتدلة" في الوقت الحالي، يمكن استنتاج أن المخاطر المتبقية في قطاعي المعادن الثمينة والأحجار الكريمة وسماسرة العقارات في جميع فئات المخاطر التي تم تقييمها هي نفس مستوى تصنيفات المخاطر الكامنة الموضحة أعلاه. وينطبق الشيء نفسه على المخاطر المتبقية المتعلقة بالأنشطة التي تتم ممارستها بالباطن في قطاع صرف العملات الذي تم حله مؤخرا.

وتجدر الإشارة إلى أن القطاع العقاري حصل على تصنيف عام للمخاطر القطاعية "متوسط -مرتفع " وقطاع الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة "متوسط" في تصنيف المخاطر القطاعية في التقييم الوطني الثاني للمخاطر لدولة الكويت. ولم يكن الهدف من هذا التقييم القطاعي هو التوصل إلى تصنيفات عامة جديدة للمخاطر القطاعية، لأن هذه عملية ينبغي الاضطلاع

بها واتخاذ قرار بشأنها على المستوى الاستراتيجي الوطني، مما يسمح بإجراء مقارنات بين جميع القطاعات الخاضعة للرقابة، والاعتماد على منهجية دقيقة ومقياس تصنيف محدد واللذين سيتم استخدامهما في المرحلة الكاملة التالية للتقييم الوطني للمخاطر. بدلا من ذلك، كان هدف تقييم المخاطر القطاعية هو تعزيز فهم وزارة التجارة والصناعة لمخاطر غسل الأموال مقابل مخاطر تمويل الإرهاب مقارنة بنتائج التقييم الوطني الثاني للمخاطر، بالإضافة إلى دوافع المخاطر الدقيقة وعوامل تخفيف المخاطر أو الحد منها لكل قطاع، والتي تم ذكرها في التحليلات المذكورة أعلاه.

ومع ذلك، واستنادا إلى نتائج تقييم المخاطر القطاعية، يبدو أن التصنيفات العامة للمخاطر القطاعية المخصصة على الصعيد الوطني لا تزال مناسبة. وبالتالي، سيستمرون في إرشاد وزارة التجارة والصناعة في نهج رقابتها القائم على المخاطر، حيث سيتم تخصيص المزيد من الموارد بشكل عام لقطاع العقارات عالي المخاطر نسبيا، لا سيما في ضوء تعرضهم الأكبر لتهديدات غسل الأموال كما هو مؤكد في تقييم تهديدات غسل الأموال المحدث مؤخرا.

وفيما يتعلق بمخاطر غسل الأموال مقابل مخاطر تمويل الإرهاب، فقد تقرر من خلال تقييم المخاطر القطاعية أن قطاع لمعادن والاحجار أكثر تعرضا لمخاطر تمويل الإرهاب من قطاع العقارات، لذلك من منطلق مكافحة مخاطر تمويل الإرهاب، ستركز وزارة التجارة والصناعة على قطاع الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة أكثر من قطاع العقارات، على سبيل المثال من خلال عمليات التفتيش الموضوعية فيما يخص العقوبات المستهدفة لتمويل الإرهاب وسيناريوهات تمويل الإرهاب ومراقبة المعاملات والتوعية المستهدفة. تتعلق مخاطر تمويل الإرهاب أيضا بقطاع صرف العملات الذي تم حله مؤخرا، بسبب ممارسات الحوالة غير القانونية.

متابعة نتائج تقييم المخاطر القطاعية

وضعت وزارة التجارة والصناعة خطة عمل داخلية مع تدابير متابعة لنتائج تقييم المخاطر القطاعية، بما في ذلك موضوعات وأولويات عمليات التفتيش، وموضوعات التوعية ونشر المزيد من التعليمات والإرشادات لكل من قطاع تجار الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة والقطاع العقاري. ومن بين إجراءات المتابعة تدابير السياسات، وتعزيز التعاون الداخلي والخارجي، فضلا عن التدابير المحددة لرصد مخاطر النشاط الممارس بشكل غير قانوني في قطاع صرف العملات الذي تم حله مؤخرا.

وقد قامت وزارة التجارة والصناعة باتصالات مكثفة مع القطاع الخاص أثناء عملية إجراء تقييم المخاطر القطاعية، من خلال الاستبيانات والمناقشات وطلبات الحصول على معلومات إضافية. كما ستتأكد وزارة التجارة والصناعة من إطلاع القطاعات على النتائج الرئيسية لتقييم المخاطر القطاعية من خلال مشاركة هذا الملخص التنفيذي وكذلك من خلال التوعية.

وتتوقع وزارة التجارة والصناعة أن يأخذ القطاع الخاص نتائج التقييم القطاعي في الاعتبار في برامجه التدريبية الداخلية، وتقييمات مخاطر الأعمال، وتقييمات مخاطر العملاء، ومراجعة السياسات والإجراءات الداخلية، وتنفيذ الضوابط المحددة مثل متابعة العقوبات. ستتابع وزارة التجارة والصناعة ذلك من خلال الاجتماعات وعمليات التفتيش، وستتخذ إجراءات إنفاذ القانون عند الحاجة في حالة تجاهل الكيانات لنتائج تقييم المخاطر القطاعية ذات الصلة بها.

تلتزم وزارة التجارة والصناعة بالحفاظ على فهمها للمخاطر القطاعية محدثا باستمرار. كما ستضمن نتائج الاستبيان الإلزامية القادمة لكلا القطاعين أن جميع المخاطر القطاعية المشار إليها في تقييم المخاطر القطاعية الحالي يمكن أن تظل تحت المراقبة المشددة وأن وزارة التجارة والصناعة يمكنها الاستمرار في تعديل إجراءاتها الرقابية بما يتماشى مع المخاطر.